



الاثنين، 4 حزيران/يونيو 2012
للتنشر الفوري

وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة يظل هشاً حسب منظمة العمل الدولية

جنيف (أخبار م ع د) - يدعو وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة إلى القلق الشديد ويظل وضعاً هشاً حسب التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية المقدم إلى مؤتمر العمل الدولي في دورته 101.

ويفيد التقرير أن هذا يعود على الخصوص إلى واقع الاحتلال على أرض الواقع وتوسع المستوطنات الإسرائيلية دون هوادة، مما يؤدي إلى تقلص المجال أمام التنمية الفلسطينية.

وينطبق هذا بصفة خاصة على ما يسمى بـ "المنطقة جيم" من الضفة الغربية، التي ستشكل جزءاً مهماً من دولة فلسطينية مستقبلية. وتغطي هذه المنطقة 60 في المائة من مجموع أراضي الضفة الغربية لكنها لا تزال خاضعة لإشراف إسرائيل بالكامل، إذ أن الفلسطينيين محرومون من الوصول إلى موارد رزقهم وإلى بعضهم البعض.

ويقول المدير العام لمكتب العمل الدولي، السيد خوان سومافيا، في تمهيد التقرير إن "عملية السلام الآن تراوح مكانها أكثر من أي وقت مضى منذ اتفاقات أوسلو لعام 1993. ويعتبر أن تطور الأحداث الجارية على أرض الواقع قد يفضي إلى تقليص جسيم من النطاق المتاح أمام حل متفاوض بشأنه لإقامة دولتين.

"ويعزى هذا إلى مزيج مضر على نحو خاص من التصلب السياسي، وعجز الجهات الفاعلة الخارجية عن مساعدة الطرفين أو عن ممارسة تأثير فعلي عليهما، وعدم استقرار المنطقة، وابتعاد المصالحة الفلسطينية"،

وبمناسبة إصدار التقرير، يدعو المدير العام سومافيا إلى منطلق تنمية وسلام يقوم على رؤية طويلة الأجل للمصالح الاقتصادية وللمصالح المتصلة بالعمل والأمن لجميع العمال في الأراضي العربية المحتلة وفي إسرائيل على حد سواء. ويشير كذلك إلى أن الإجراءات الناجمة عن الجمود في عملية السلام تؤدي بدورها إلى انعدام الأمن في المجتمع الإسرائيلي.

والمدير العام قلق بشدة إزاء استجابة شركاء التعاون الدوليين التي كانت أضعف من ذي قبل. وهذا ما يزيد من عرقلة المهمة المتمثلة في ضمان مستوى معيشة أساسي لنسبة كبيرة من السكان ناهيك عن القدرة على دعم المؤشرات الإيجابية القليلة الموجودة.

ويؤكد التقرير على عدم وجود بديل قوي أو عادل غير إنهاء احتلال الأراضي العربية. كما يفيد أن "الاقتصاد الفلسطيني قد بلغ حدوداً من غير الممكن تجاوزها من دون تدبير يتخذ بشأن القيد الرئيسيين اللذين يواجههما وهما الاحتلال والفصل".

وورد في التقرير أن "الخطر يتهدد وجود وبقاء دولة فلسطينية تنهض بكامل طاقاتها، إذا لم يظهر حل سياسي في الأفق، وإذا أصبح الاحتلال العسكري والاقتصادي الرابض أشد وطأة وقساوة، وإذا زاد إدماج اقتصاد المستوطنات في الاقتصاد الإسرائيلي". كما يعرب التقرير عن القلق بشأن تزايد أعمال العنف مؤخرًا التي يقترفها المستوطنون والفلسطينيون على السواء ضد بعضهم.

ارسكو سنتر

شارع جوستنيان - القنطاري

ص.ب. ٤٠٨٨ - ١١ رياض الصلح ٢١٥٠ - ١١٠٧

بيروت - لبنان

هاتف: +٩٦١ ١٧٥٢٤٠٠

فاكس: +٩٦١ ١٧٥٢٤٠٥

www.ilo.org/arabstates

ويسلم التقرير بتحقيق بعض الإنجازات. فقد تواصل في عام 2011 ارتفاع النمو الاقتصادي المسجل في الأرض الفلسطينية المحتلة بين عامي 2008 و2010، إذ زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 10,7 في المائة. وتعزز هذا الرقم الإجمالي كثيراً بفضل ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 26,6 في المائة في غزة.

ولكن التقرير يحذر من أن النمو المسجل في غزة "لا يدل أبداً على أن الاقتصاد متعاف بما أنه يعزى بالأساس إلى طفرة في نشاط البناء المدعوم باقتصاد الأنفاق وإلى زيادة مواد البناء المسموح بدخولها عن طريق إسرائيل من أجل مشاريع إعادة البناء التي تنفذها المنظمات الدولية".

وفي عام 2011، تراجع عدد عاطلين عن العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى 222000 شخص أي بنسبة 4,1 في المائة، مما أفضى إلى معدل بطالة إجمالي يبلغ 21 في المائة مقارنة بنسبة 23,7 في المائة في عام 2010. ويعزى ذلك أساساً إلى انخفاض معدل البطالة في غزة بأكثر من 9 في المائة، بيد أن المعدل الإجمالي للبطالة لا يزال أعلى مما كان عليه في عام 2000 عندما تقلصت فرص العمل في إسرائيل إلى حد كبير.

ويفيد التقرير أنه من الواضح أن التوظيف في المستقبل يشكل أحد أكبر انشغالات الشباب الفلسطينيين. وفي السنة الماضية، 53,5 في المائة من الشباب و32,2 في المائة من الشبان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً كانوا عاطلين عن العمل. ونظراً إلى أن نسبة 71 في المائة من الفلسطينيين هم دون سن الثلاثين، فإن التقرير يدعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لأزمة التعليم القائمة في القدس الشرقية ولوقف هدم المدارس في الضفة الغربية ولوضع حد لتناقص المهارات في غزة.

ويشير التقرير إلى أن عملية بناء دولة فلسطينية تتواصل رغم الصعوبات المطروحة على أرض الواقع. وتتطلب هذه العملية "المصالحة الفلسطينية التي تقوم على أساس ديمقراطي وتحترم رغبة الناس". ويبرز التقرير أيضاً الحاجة إلى أن تشمل هذه العملية مؤسسات وسياسات من أجل استحداث الوظائف وإقامة الحوار الاجتماعي وتحقيق المساواة بين الجنسين والضمان الاجتماعي والدخل العادل".

ومن الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير ضرورة السعي بعزم إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والحاجة إلى تمكين الشباب، إناناً وذكوراً، لا سيما من خلال إنشاء مجالس للشباب وتسييرها على نحو فعال.

وإلى جانب المضي قدماً ببناء الدولة الفلسطينية، يشير التقرير أيضاً إلى التغييرات التي تصبو إلى الديمقراطية والمزيد من الانفتاح في العالم العربي باعتبارها مدعاة للأمل.

وتستند استنتاجات التقرير إلى بعثة أرسلت أوائل هذا العام إلى الأراضي العربية المحتلة وإسرائيل لتقييم وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل. ومنذ عام 1980، كانت للمدير العام ولاية تقديم تقرير سنوي حول هذا الموضوع إلى مؤتمر العمل الدولي.

للاستفسارات الإعلامية، الاتصال:

رهام راشد

قسم الإعلام، منظمة العمل الدولية/المكتب الإقليمي للدول العربية

هاتف: +961-1-752400 (مقسم 108)

خليوي: +41-795586309 أو +961-3-292722

بريد الكتروني: rached@ilo.org